

# كيف تحمى أموالك عن طريق الدعوى البوليصية؟

- نصوص القانون الحالى فى الدعوى البوليصية
- شرح شروط قبول الدعوى
- شرح آثار الدعوى
- سقوط الدعوى
- أحكام النقض فى الدعوى البوليصية
- صيغتان لصحيفة الدعوى البوليصية

المستشار

**فاروق إسماعيل**

الرئيس بمحكمة الاستئناف العالى





# كيف تحمى أموالك عن طريق الدعوى البوليصية؟

- نصوص القانون الحالى فى الدعوى البوليصية
- شرح شروط قبول الدعوى
- شرح آثار الدعوى
- سقوط الدعوى
- أحكام النقض فى الدعوى البوليصية
- صيغتان لصحيفة الدعوى البوليصية

المستشار

**فاروق إسماعيل**  
الرئيس بمحكمة الاستئناف  
(ش)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## تمهيد

إن أموال المدين جميعها ضامنة للوفاء بديونه وهو ما يسمى بالضمان العام الذى يرخص القانون للدائنين أن ينفذوا بحقوقهم عليه سواء كان التنفيذ عينياً أو بطريق التعويض ، ولا يتقدم فى هذا الضمان دائن على آخر إلا إذا كان صاحب حق عينى تبعى كرهن أو اختصاص أو امتياز .

وإن كان الضمان العام للدائن على أموال مدينه لا يمنع المدين من إدارة تلك الأموال والتصرف فيها ، ومن ثم فإن المدين يستطيع أن يبيع أى شئ من ماله ويخرج بذلك المال المبيع من الضمان العام دون أن يستطيع الدائن العادى أن يتبع ذلك المال فى يد المشتري .

ولو أن الضمان العام للدائن على أموال مدينه يخول للدائن حق اتخاذ الإجراءات التحفظية على تلك الأموال حتى يحافظ عليها باعتبارها الضمان العام لحقه ، مثل توقيع الحجز التحفظية أو التدخل فى إجراءات قسمة المال الشائع المملوك للمدين محافظة من الدائن على أموال المدين من الضياع .



وكما يخول الضمان العام للدائن أن يتخذ من الطرق ما يحافظ به على حقه هو الذى يريد التنفيذ به ، مثل قطع التقادم بالنسبة لحقه خشية سقوطه ، فإن الضمان العام يخول للدائن أن يتخذ من الطرق التنفيذية ما يكفل التنفيذ على أموال مدينه وهى طرق تكفل ببيانها قانون المرافعات شريطة أن يكون حق الدائن محقق الوجود معين المقدار حال الأداء ... الخ .

واستكمالاً من المشرع لطرق استخلاص حق الدائن من المدين فقد نص القانون على طرق لا تقتصر فائدتها على مجرد التحفظ على أموال المدين كما هو الأمر فى الطرق التحفظية ، ولا هى تؤدى إلى استيفاء حق الدائن مباشرة من أموال مدينه كما هو الحال فى الطرق التنفيذية بل هى طرق أشد من الطرق التحفظية وأضعف من الطرق التنفيذية تنبثق مباشرة عن مبدأ الضمان العام .

ولقد عدد التقنين المدين من تلك الطرق وهى بين بين ما بين الطرق التحفظية والطرق التنفيذية خمسة طرق منها ثلاث دعاوى ومنها طريق حبس الدائن لمال مدينه وطريق شهر إعسار المدين . والثلاث دعاوى التى رصدها المشرع محافظة على الضمان العام هي :-

١ - الدعوى الغير مباشرة .



٢- الدعوى البوليصية .

٣- دعوى الصورية .

في النهاية فإن بحثنا هذا محاولة في دراسة الدعوى البوليصية التي  
تغيا بها المشرع منح الدائن الحق في أن يقيم دعوى باسمه طعنأ على  
التصرفات التي يجريها مدينه محافظة على الضمان العام .. رجائي أن  
ينتفع بتلك المحاولة الجميع .

ولله الحمد في الأولى والآخرة ...

مستشار

فاروق إسماعيل على

**نصوص مواد التقنين المدنى الحالى**

**اللى تحكم**

**الدعوى البوليصية**

**و**

**الأعمال التحضيرية**

## نص القانون :-

جرى نص المادة ٢٣٧ من التقنين المدني على ما يأتي :-  
"لكل دائن أصبح حقه مستحق الأداء ، وصدر من مدينه تصرف ضار به ، أن يطلب عدم نفاذ هذا التصرف في حقه ، إذا كان التصرف قد أنقص من حقوق المدين أو زاد في التزاماته وترتب عليه إعسار المدين أو الزيادة في إعساره ، وذلك متى توافرت الشروط المنصوص عليها في المادة التالية" .

### من الأعمال التحضيرية للتقنين المدني :

".. هذه الدعوى ليست مجرد إجراء تحفظي ، وهي ليست كذلك إجراءً تنفيذياً وإنما هي من مقدمات التنفيذ وممهدهاته ، وقد يقع أن يليها التنفيذ مباشرة ، ولهذا ينبغي أن يكون الدين الذي تباشر بمقتضاه مستحق الأداء ، ويشترط فوق ذلك أن يكون هذا الدين سابقاً على التصرف الذي يطعن فيه .. ومع ذلك فيجوز أن تباشر الدعوى البوليصة بمقتضى دين لاحق للتصرف متى كان هذا التصرف قد عقد على وجه التخصيص والأفراد للإضرار بالدائن .. ولكن من المسلم أن عبء إقامة الدليل على تقديم الدين ، بطرق الإثبات كافة .. يقع على الدائن" .



## نص القانون :-

جرى نص المادة ٢٣٨ من التقنين المدني على ما يأتي :-

"(١) - إذا كان تصرف المدين بعوض ، اشترط لعدم نفاذه في حق الدائن أن يكون منطوياً على غش من المدين ، وأن يكون من صدر له التصرف على علم بهذا الغش ، ويكفي لاعتبار التصرف منطوياً على الغش أن يكون قد صدر من المدين وهو عالم أنه معسر ، كما يعتبر من صدر له التصرف عالماً بغش المدين إذا كان قد علم أن هذا المدين معسر .

(٢) - أما إذا كان التصرف تبرعاً ؛ فإنه لا ينفذ في حق الدائن ، ولو كان من صدر له التبرع حسن النية ، ولو ثبت أن المدين لم يرتكب غشاً .

(٣) - وإذا كان الخلف الذي انتقل إليه الشيء من المدين قد تصرف فيه بعوض إلى خلف آخر ، فلا يصح للدائن أن يتمسك بعدم نفاذ التصرف إلا إذا كان الخلف الثاني يعلم غش المدين ، وعلم الخلف الأول بهذا الغش ، إن كان المدين قد تصرف بعوض أو كان هذا الخلف الثاني يعلم إعسار المدين وقت تصرفه للخلف الأول إن كان المدين قد تصرف له تبرعاً ."

## نص القانون :-

جرى نص المادة ٢٣٩ من التقنين المدني على ما يأتي :-  
"إذا ادعى الدائن إعسار المدين فليس عليه إلا أن يثبت مقدار ما في  
ذمته من دين، وعلى المدين نفسه أن يثبت أن له ما لا يساوي قيمة  
الديون أو يزيد عليها ."

## من الأعمال التحضيرية للتقنين المدني :-

"ولعل أمر الإثبات من أشق ما يصادف الدائن في الدعوى  
البوليصة سواء في ذلك إثبات إعسار المدين أم إثبات التواطؤ بينه وبين  
من يخلفه . وقد وضع المشرع قاعدتين لتيسير مهمة الدائن في هذا  
الصدد : (١) فاجتزأ من الدائن في إثبات إعسار مدينه بإقامة الدليل  
على مقدار ما في ذمته من ديون . فمتى أقام هذا الدليل كان على  
المدين أن يثبت أن له ما لا يعادل قيمة هذه الديون على الأقل . (٢) ثم  
إنه جعل من مجرد علم المدين بإعساره قرينة على توافر الغش من ناحية  
واعتبر من صدر له التصرف علماً بهذا الغش إذا كان قد علم بذلك  
الإعسار أو كان ينبغي أن يعلم به من ناحية أخرى .

ويراعى أن حسن النية يفترض فيما يعقد من التصرفات العادية  
التي تقتضيها صيانة تجارة المدين أو زراعته أو صناعته . فمثل هذه  
التصرفات تقع صحيحة وتكون بهذه المثابة بمأمن من الطعن .

### **نص القانون :-**

جرى نص المادة ٢٤٠ من التقنين المدني على ما يأتي :-  
"متى تقرر عدم نفاذ التصرف استفاد من ذلك جميع الدائنين الذين  
صدر هذا التصرف إضراراً بهم ."

### **من الأعمال التحضيرية للتقنين المدني :-**

".. فيصرف نفعها إلى جميع الدائنين المتقدمة ديونهم على  
التصرف ، ولو كانت هذه الديون قد أصبحت مستحقة الأداء من  
جاء إعسار المدين .. ولما كانت الدعوى البوليصة دعوى اقتصار أو  
عدم نفاذ فهي لا تمس صحة التصرف المطعون فيه ، ومؤدى ذلك أن  
مثل هذا التصرف يظل صحيحاً منتجاً لجميع آثاره وكل ما هنالك أنه  
يصبح غير نافذ في حق الدائنين ، بالقدر اللازم لحماية حقوقهم دون  
إفراط أو تفريط ."



## نص القانون :-

جرى نص المادة ٢٤١ من لتقنين المدنى على ما يأتى :-  
"إذا كان من تلقى حقاً من المدين المعسر لم يدفع ثمنه ، فإنه يتخلص من  
الدعوى متى كان هذا الثمن هو ثمن المثل ، وقام بإيداعه خزانة  
المحكمة ."

## من الأعمال التحضيرية للتقنين المدنى :-

"فإذا استوفى مباشر هذه الدعوى حقه من المدين ، أو من  
المتصرف له ، أو إذا ظهرت أموال تكفى للوفاء بهذا الحق ، وهو ما  
يعدل الوفاء حكماً ، انتفت مصلحته فى الماضى فى دعواه ، وسقط حقه  
فيها تفريعاً على ذلك . ولمن صدر له التصرف أن يقيم الدليل على  
حسن نيته بإيداع ثمن ما آل إليه بمقتضى التصرف ، متى كان هذا  
الثمن قريباً من ثمن المثل ، وبذلك يتقى آثار الطعن وتسقط الدعوى ."

## نص القانون :-

جرى نص المادة ٢٤٢ من التقنين المدنى على ما يأتى :-  
(١) - إذا لم يقصد بالغش إلا تفضيل دائن على آخر دون حق فلا  
يترتب عليه إلا حرمان الدائن من هذه الميزة .

(٢) - وإذا وفى المدين المعسر أحد دائنيه قبل انقضاء الأجل الذى عين أصلاً للوفاء ، فلا يسرى هذا الوفاء فى حق باقى الدائنين . وكذلك لا يسرى فى حقهم الوفاء ولو حصل بعد انقضاء هذا الأجل ، إذا كان قد تم نتيجة تواطؤ بين المدين والدائن الذى استوفى حقه " .

### من الأعمال التحضيرية للتقنين المدنى :-

".. فإذا كان الوفاء حاصلًا قبل حلول الأجل فهو والمتبرع بمنزلة سواء أما إذا كان حاصلًا عند حلول الأجل فيشترط توافر التواطؤ بين الدائن والمدين ويراعى من ناحية أخرى أن المدين إذا .. كفل لأحد دائنيه ، دون حق ، سبباً من أسباب التقدم على الباقيين بأن رهن له مالا رهناً رسمياً أو رهن حيازة ، فتصرفه على هذا الوجه يكون قابلاً للطعن .. وقد يكون مثل هذا التصرف من قبيل المعارضات أو التبرعات تبعاً لما إذا كان الدائن قد أدى مقابلاً لاستنجاهه أو تم ذلك دون مقابل ، ويجب فى الحالة الأولى توافر التواطؤ بين المدين والدائن " .

## نص القانون :-

جرى نص المادة ٢٤٣ من التقنين المدنى على ما يأتى :-  
"تسقط بالتقادم دعوى عدم نفاذ التصرف بانقضاء ثلاث سنوات من  
اليوم الذى يعلم فيه الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف ، وتسقط فى  
جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من الوقت الذى صدر فيه  
التصرف المطعون فيه ."

## من الأعمال التحضيرية للتقنين المدنى :-

"... ويراعى أن للدائنين الآخرين أن يتمسكوا بهذا التقادم ..  
قبل الدائن الطاعن ."

ورأينا أخذاً مما تقدم من نصوص قانونية أن مبنى الدعوى  
البوليصة وأساسها والحكمة التى استهدفها المشرع من تلك الدعوى  
هى حماية الدائن من غش المدين المعسر - باعتبار الضمان العام كما  
ذكرنا فى التمهيد لا يمنع المدين من إدارة أمواله والتصرف فيها - ومن  
ثم فتصرفات المدين تنفذ فى حق دائئه ، أما إذا كان حق هذا الدائن  
مستحق الأداء وكان مدينه سبىء النية لم يقصد بتصرفه إلا الإضرار  
بحقوق دائنيه وذلك بإنقاص الضمان العام ، فقد رخص القانون للدائن



في هذه الحالة أن يقيم الدعوى طعنًا في تصرف مدينه ليجعله غير نافذ في حقه وذلك بطريق الدعوى البوليصة فيعود مال المدين إلى الضمان العام محافظة على ذلك الضمان وتمهيداً للتنفيذ عليه .

# الفصل الأول

## فى

### شروط قبول الدعوى البوليصية

إن لقبول الدعوى البوليصية حماية للدائن من غش مدينه المعسر  
عدة شروط بعضها يرجع إلى الدائن وبعضها يرجع إلى المدين وبعضها  
يتصل بالتصرف المطعون فيه بهذه الدعوى سوف نتناولها تباعاً فى  
المباحث الثلاثة الآتية :-

- المبحث الأول : فى الشروط الواجب توافرها فى جانب الدائن .
- المبحث الثانى : فى الشروط الواجب توافرها فى جانب المدين .
- المبحث الثالث : فى الشروط الواجب توافرها فى تصرف المدين .

# **المبحث الأول**

## **فى**

### **الشروط الواجب توافرها فى جانب الدائن**

**أولاً : شرط أن يكون حق الدائن مستحق الأداء :**

إن الدعوى البوليصة طريق الدائن للطعن فى تصرفات مدينه تمهيداً للتنفيذ بحقه ، ومن ثم فإنه يشترط فى هذا الحق أن يكون من الحقوق مستحقة الأداء .

وإذا كان حق الدائن من الحقوق المقترنة بأجل فاسخ أو كان حق الدائن معلقاً على شرط فاسخ فإن الدائن يستطيع أيضاً استخدام الدعوى البوليصة باعتبار اقتران الحق بأجل فاسخ أو تعليق الحق على مثل هذا الأجل لا ينفيان عن الحق كونه مستحق الأداء .

**ثانياً : شرط أن يكون حق الدائن خال من النزاع :**

ويترتب على ما قدمناه أن القانون قد اشترط فى الدائن لرفع الدعوى البوليصة أن يكون حقه مستحق الأداء فإنه من باب أولى فإنه يجب أن يكون هذا الحق خالياً من النزاع ، لا فرق فى ذلك بين دائن عادى ودائن له حق امتياز مثلاً .



ولا يشترط في حق الدائن لرفع الدعوى البوليصية أن يكون  
حقه من الحقوق معلومة المقدار عن نشوئها ، فالدائن في حساب لم  
يصفى بعد جميعه ، له الحق في الطعن في تصرفات مدينه بالدعوى  
البوليصية .

وأخيراً فإنه لا يشترط في حق الدائن أن يكون ثابتاً في سند من  
السندات القابلة للتنفيذ باعتبار الحكم في الدعوى البوليصية لصالح  
الدائن حكم بحق الدائن ومن هنا فإن هذا الحق يصبح قابلاً للتنفيذ .

## المبحث الثانى فى الشروط الواجب توافرها فى جانب المدين

أولاً : شرط أن يكون المدين معسراً :

ما دام المستهدف من الدعوى البوليصة تأكيد وتقوية الضمان العام ، فإن أموال المدين ما دامت كافية للوفاء بديونه فإن إقامة الدعوى البوليصة لن يجد له مبرراً .

أما إذا كان المدين معسراً لا تكفى أمواله لوفاء ديونه أو كان تصرفه قد زاد فى إعساره فإنه يجوز للدائن أن يطعن فى تصرف المدين بالدعوى البوليصة .

فإذا ادعى بإعسار المدين فليس على الدائن إلا أن يثبت مقدار ما فى ذمة هذا المدين من ديون . والعبرة فى ذلك بحال المدين عند رفع الدائن للدعوى ، عند ذلك تقوم قرينة قانونية على أن المدين معسر ، إلا أن المدين فى تلك الحالة يستطيع إثبات العكس وذلك بأن يثبت أن له مالا يكفى لسداد ديونه أو يزيد عليها باعتبار القرينة القانونية سالفه الذكر قابلة لإثبات العكس .

والمقرر أنه يجب أن يبقى المدين معسراً حتى وقت رفع الدعوى البوليصة . فلو أن تصرفه سبب إعساره أو سبب زيادة فى إعساره ثم

انقلب بعد ذلك موسراً لزيادة طرأت في ماله كما إذا عقد صفقة رابحة مثلاً أو تلقى وصية أو ميراثاً ، فإنه لا يجوز الطعن في تصرف ذلك المدين بالدعوى البوليصية إذ لم تعد للدائن بعد ذلك ثمة مصلحة في رفع تلك الدعوى .

وأخيراً فإن قاضى الموضوع هو صاحب السلطة في تقدير ما إذا كان إعسار المدين مازال إلى وقت رفع الدعوى البوليصية من عدمه .

### ثانياً : شرط أن ينطوى تصرف المدين على غش وتواطؤ :

لم يكتف المشرع لقبول الدعوى البوليصية أن يكون المدين معسراً بل اشتراط أيضاً أن ينطوى تصرفه على غش وتواطؤ واشتراط المشرع أن يكون الغش موجوداً وقت صدور تصرف المدين .

ومفاد ما سلف أخذاً من نص المادة ٢٣٨ من التقنين المدني أن على الدائن أن يثبت غش المدين ، وذلك بإثباته علم المدين بأن تصرفه صدر عنه وهو معسراً أو يثبت الدائن أن المدين وقت تصرفه يعلم بأن هذا التصرف يزيد إعساره ، حينئذ تقوم قرينة قانونية على غش المدين ، إلا أن تلك القرينة غير قاطعة بل قابلة لإثبات العكس .

ومن ثم فإن المدين يستطيع أن يثبت أن تصرفه لم يكن مقصده إلحاق ضرر بالدائن بل كان الغرض من التصرف مثلاً أن يعود - المدين - إلى ما كان عليه من حال يسر حتى لو أخلف تصرفه ظنه فبقى معسراً .

ولا يكفي أن يثبت غش المدين بل يجب أن يثبت تواطؤه مع من تصرف إليه بأن يكون الأخير عالماً بإعسار المدين هذا إن كان التصرف من المدين للغير معاوضة كالبيع مثلاً .

أما إذا كان تصرف المدين تبرعاً فإن ذلك التصرف لا ينفذ في حق الدائن حتى لو كان الغير - المتصرف إليه - حسن النية لا يعلم بإعسار المدين .

وتفصيلاً لما سلف بيانه يجب التمييز بين فرضين :-

(أ) فرض أن يكون المدين قد تصرف للخلف الأول معاوضة فقام الأخير بالتصرف لخلف ثان معاوضة أيضاً ، هنا يلتزم الدائن بإثبات غش كل من المدين والخلف الأول والخلف الثاني .

(ب) فرض أن يكون المدين قد تصرف للخلف الأول تبرعاً فقام الأخير بالتصرف للخلف الثاني تبرعاً أيضاً ، هنا لا يلتزم الدائن بإثبات غش وتواطؤ المدين ؛ لأن التصرف لن ينفذ أصلاً في حقه



ويكفى الدائن في هذا الفرض لكسب الدعوى البوليصية أن يثبت  
أن تصرف المدين تبرعاً سبب إعساره أو زاد في هذا الإعسار سواء  
أكان المدين يعلم بذلك أو لا يعلم وسواء أكان المتصرف له  
تبرعاً - دون عوض - يعلم بإعسار المدين أو يأن تصرفه له زاد في  
إعسار هذا المدين أم لا .

## المبحث الثالث فى الشروط الواجب توافرها فى تصرف المدين

اشترط المشرع فيما يطعن فيه الدائن من تصرفات للمدين شروط عدة يجب توافرها فى تلك التصرفات مجملها :-

**أولاً :** أن يكون التصرف من التصرفات القانونية ، فإن كان عملاً مادياً فلا سبيل للطعن فيه بالدعوى البوليصة باعتبار العمل المادى لا محالة فى نفاذه فى حق الدائن .

وللطعن فى تصرفات المدين بالدعوى البوليصة يستوى أن يكون تصرف المدين القانونى صادراً عن جانب واحد كالإبراء أو أن يكون التصرف صادراً من جانبين كالبيع ، كما يستوى أن يكون التصرف تبرعاً كالهبة أو معاوضة كالبيع فكلها تصرفات قابلة للطعن فيها بالدعوى البوليصة .

**ثانياً :** اشترط المشرع أيضاً فى تصرف المدين أن يكون تصرفاً مفقراً له ، ومفاد ذلك أن يكون تصرف المدين منقصاً من حقوق المدين أو مزيداً فى التزاماته ، مثل إبراء المدين لأحد مدينه من دينه ، ومثل أن يرم المدين عقداً بقرض فيزيد التزاماته .

أما مجرد امتناع المدين عن قبول هبة مثلاً فلا يعتبر ذلك منه تصرفاً مفقراً له باعتبار تصرفه برفض الهبة أو عدم قبولها ، وإن كان قد جرد المدين من حق كان سيدخل في ضمان الدائن إلا أنه لم يضعف هذا الضمان .

**ثالثاً :** يشترط أخيراً في تصرف المدين علاوة على شرط أن يكون التصرف قانونياً ومفقراً للمدين ، أن يكون تصرف المدين تالياً في وجوده على حق الدائن الذى يطعن في هذا التصرف ، والعبرة هنا بتاريخ وجود حق الدائن ، بغض النظر عن تاريخ الاستحقاق ، فإن كان تصرف المدين من التصرفات واجبة الشهر كبيع عقار مثلاً ، فإن العبرة هنا بتاريخ صدور البيع بغض النظر عن تاريخ شهر هذا التصرف .

وفي الواقع فإننا نرى أن شرط تأخر تصرف المدين على وجود حق الدائن ليس إلا عنصراً من عناصر غش المدين فإن توافر الغش بات تأخر تصرف المدين عن وجود حق الدائن غير لازم .

## الفصل الثانى فى آثار الدعوى البوليصية وفى سقوط الدعوى

إذا اكتملت للدعوى البوليصية شروط قبولها ولم يستوف الدائن حقه بعد أن يكون قد رفع الدعوى لامتناع المدين عن الوفاء بدين الدائن فينهى بذلك الوفاء الدعوى ، أو يوقف إجراءات التنفيذ التي يجريها الدائن .

وإذا لم يسارع المتصرف له استعمال فى الرخصة التى جرى بها نص المادة ٢٤١ من التقنين المدنى بإيداع ثمن المثل فى خزانة المحكمة - قضت المحكمة بعدم نفاذ التصرف .

وبصدر الحكم فى الدعوى البوليصية لصالح الدائن تترتب عدة آثار سنتولى سردها وشرحها فى مبحثين ، ثم فى مبحث ثالث نتعرض لسقوط الدعوى البوليصية :



## المبحث الأول :

(١) في عدم نفاذ تصرف المدين في حق الدائن .

(٢) في استفادة سائر الدائنين من الحكم في الدعوى البوليصية .

المبحث الثاني : في أثر الدعوى البوليصية في التصرف المطعون فيه .

المبحث الثالث : في سقوط الدعوى البوليصية .

## المبحث الأول فى

- (١) فى عدم نفاذ تصرف المدين فى حق الدائن .
- (٢) فى استفادة سائر الدائنين من الحكم فى الدعوى البوليصية .

### (١) عدم نفاذ تصرف المدين فى حق الدائن الذى رفع الدعوى البوليصية :-

إن الدائن يعتبر من الغير بالنسبة لتصرف المدين ولا يسرى بذلك فى حقه أثر تصرف المدين ، ويمكن للدائن التنفيذ على الحق الذى تصرف فيه المدين باعتبار ذلك الحق لم يخرج من الضمان العام بأثر رجعى فينفذ الدائن على هذا الحق إن لم يستوفى حقه من المدين قبل الحصول على حكم لصالحه فى الدعوى البوليصية .

### (٢) استفادة سائر الدائنين الذين صدر تصرف المدين إضراراً بهم :-

لما كان الغرض من الدعوى البوليصية هو حماية الدائنين من تصرفات المدين التى تضر بهم جميعاً فإن الدائن الذى رفع الدعوى البوليصية لا يستأثر بفائدتها دون باقى الدائنين ممن لم يمثلوا فى الدعوى فكل الدائنين يستفيدون من الدعوى البوليصية .

ومتى حكم بعدم نفاذ تصرف المدين جاز لأى دائن آخر غير من رفع الدعوى البوليصية أن يستفيد من ذلك الحكم ، حتى لو لم يتدخل ذلك الدائن فى الدعوى باعتبار الحق الذى يكون قد تصرف فيه المدين إضراراً بدائنيه يعود بالحكم فى الدعوى البوليصية إلى الضمان العام لجميع الدائنين الذين استوفوا شروط الدعوى البوليصية ولو كان منهم من لم يرفعها .

وما دام المقرر أن كل من الدائنين الذين استوفوا شروط الدعوى البوليصية يستفيدون من الحكم الذى يصدر فى تلك الدعوى لصالح من رفعها فإن لكل من هؤلاء الدائنين أن يتدخل فى إجراءات التنفيذ فيشارك أول الدائنين مشاركة غرماء ، فإن كان لأى من الدائنين حق عيني يخوله حق التقدم ، استفاد هذا الدائن من هذه الميزة .

وترتيباً على كل ما سلف بيانه من قواعد فإن كل من الدائنين الذين صدر تصرف المدين إضراراً بهم سواء ، فى الإفادة من الحكم الذى يصدر بعدم نفاذ تصرف المدين . أما إذا خسر الدائن الذى أقام الدعوى البوليصية دعواه فلا يعتبر ذلك الحكم حجة على غير هذا الدائن ممن استوفوا شروط تلك الدعوى ، لذلك فإن أياً من الدائنين الآخرين ممن لم يكن ممثلاً فى الدعوى البوليصية يمكنه أن يرفع الدعوى مرة أخرى باسمه فإن كسبها استفاد من الحكم سائر الدائنين الذين توافرت بالنسبة لهم شروط الدعوى البوليصية .

## المبحث الثانى فى أثر الدعوى البوليصة فى التصرف المطعون فيه

إن الدعوى البوليصة ما دامت لا تبطل تصرف المدين وإنما تجعله غير نافذ فى حق الدائنين ، فإن تصرف المدين بهذه المثابة لا يبطل بل يبقى قائماً نافذاً بين المدين ومن تصرف له ، كما ينصرف أثر التصرف أيضاً إلى من يمثل المدين ومن تصرف إليه كالخلف العام أو الخاص ، ويرث أثر هذا التصرف ورثة المتصرف له إن توفى .

فإذا كان تصرف المدين بيعاً مثلاً فإن محل البيع يبقى ملكاً للمشتري ويبقى الأخير ملتزماً بدفع الثمن ، فإن قام الدائن بالتنفيذ بدينه على محل البيع واستوفى منه حقه وتبقى من ثمن البيع جزء ، بات المتبقى من الثمن هذا ملكاً للمشتري لا البائع .

ويجوز للمتصرف إليه بعد أن يستوفى الدائن حقه أن يرجع على المدين الذى تصرف إليه أضراراً بدائنيه بدعوى الإثراء بلا سبب أو بضمان الاستحقاق ، كما أن له أن يطلب فسخ البيع .



## المبحث الثالث فى سقوط الدعوى البوليصية

يؤخذ من نص المادة ٢٤٣ من التقنين المدنى أن مدة تقادم الدعوى البوليصية ثلاث سنوات تبدأ من وقت علم الدائن بالسبب فى عدم نفاذ تصرف المدين ، إلا أن الدائن قد لا يكون عالماً بسبب عدم نفاذ ذلك التصرف فى حقه ، لذلك لم يكتفى المشرع لسريان مدة التقادم المسقط لتلك الدعوى بأن يعلم الدائن بصدور التصرف الضار به من المدين بل اشترط أيضاً توافر علم الدائن بإعسار المدين وبالعش الذى وقع منه ومن خلفه إن استوجب القانون ذلك .

ولأن الدائن قد لا يعلم بما سلف ذكره إلا بعد أن تنقضى سنوات عديدة قد تطول فيقيم هذا الدائن الدعوى البوليصية وهى ساقطة . فقد نص المشرع على سقوط الدعوى البوليصية فى كل الأحوال بانقضاء خمس عشرة عاماً من وقت صدور التصرف .

فى النهاية فإن مقتضى نص المادة ٢٤٣ من القانون المدنى أن الدعوى البوليصية إنما يكون سقوطها بأقصر الأجلين الذى جرى بهما

نص تلك المادة ، الأجل الأول مدته ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ علم  
الدائن بالسبب في عدم نفاذ التصرف في حقه ، أما الأجل الثاني فهو  
خمس عشرة سنة تبدأ من وقت إصدار المدين للتصرف .

**من أحكام النقص  
فى  
الدعوى البوليصية**





- "الدعوى البوليصية المشار إليها بالمادة ١٤٣ من القانون المدنى هي دعوة شخصية يرفعها دائن لإبطال تصرف مدينه الحاصل بطريق التواطؤ للإضرار به وحرمانه من إمكان التنفيذ بدينه على الملك المتصرف فيه والذي كان يعتمد عليه الدائن بضمان إستداداه بحقوقه . وليس من نتائج هذه الدعوى تثبيت ملكية المدعى لما يطلب إبطال التصرف فيه ."

(طعن رقم ٢٥ لسنة ٥ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٣٥)

- "الدعوى البوليصية هي وسيلة يتمكن بها الدائن من أن يستد بدينه من ثمن العين المطلوب إبطال التصرف الحاصل من مدينه فيها في مواجهة المتصرف له . فمن يطلب تثبيت ملكيته لعين لا يجوز له أن يطلب بطلان تصرف حصل للغير ممن باع له هو هذه العين بدعوى تواطؤ هذا البائع مع المشتري الثانى على الإضرار به . وذلك أن كلاً من الدعويين تتنافى مع الأخرى ."

(طعن رقم ٦١ لسنة ٧ ق جلسة ٩/١٢/١٩٧٣)

- "إن طلب إبطال التصرف الحاصل من المدين عملاً بالمادة ١٤٣ من القانون المدنى يقتضى أن يثبت الدائن تواطؤ مدينه مع من تصرف إليه ، وأن يكون التصرف ذاته قد أدى إلى إعسار المدين بحيث لم يعد لديه ما يوفى بحق الدائن المدعى ."

هذا هو حكم القانون على إطلاقه . إلا أنه يجب أن يلاحظ في تطبيقه أن لمن يكون له دين ثابت الحق في أن يقتضى دينه من غريمه غير التاجر في أى وقت شاء وأن يتفق معه على طريقة الوفاء ، سواء أكان ذلك عيناً أم بمقابل . ولا يؤثر في ذلك علم الدائن لما لغيره من دين ، بل إذا كان هناك مطعن فلا سبيل لتوجيهه إلا إلى الحق الذى اتخذ أساساً للاتفاق أو إلى المحاباة التى قد تقع فيه . فإذا كان المشتري قد تمسك بأن البيع الصادر إليه إنما كان تسوية لمعاملات سابقة بينه وبين السبائع مستنداً في ذلك إلى عقود مسجلة وإلى مستندات أخرى قدمها لتأييد دعواه ، فلم تتناول المحكمة هذه الأوراق بالبحث والتمحيص لكى تقول كلمتها فيها . بل استخلصت من مجرد علم المشتري بدين غيره على مدينه دليلاً على تواطئه مع البائع . وحكمت في الدعوى على هذا الأساس فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في أسبابه .

(طعن رقم ٥٣ لسنة ١٢ ق جلسة ١٩٤٣/٤/١)

• "إذا أسست المحكمة قضائها برفض الدعوى البوليصية على أن المشتري دفع جزءاً من ثمن ما اشتراه وأن هذا الدفع يدحض بذاته مظنة التواطؤ بينهما وينفيها ، فإن هذا الحكم يكون مخطئاً في تطبيق القانون ، لأن دفع الثمن كله أو بعضه لا ينافي التواطؤ ونية الإضرار بالدائن ."

(طعن رقم ١٤٠ لسنة ١٥ ق جلسة ١٩٤٦/٥/٢٣)

• "إذا رفع الدائن دعواه بإبطال تصرف مدينه بحجة أنه صدر إضراراً به واستخلصت المحكمة من ظروف الدعوى ما استدلت منه على إعسار المدين المتصرف وعلى أن الديون التى قال المتصرف له أنه وفاها عنه لم يقم الدليل الكافى على أنه وفاها من ماله الخاص لا من مال المدين . وأنه بذلك لا يصح اعتباره فى عداد دائنى المدين فيقبل احتجاجه بعدم جواز الطعن فى التصرفات الصادرة إليه من أى دائن سواه ، فكل ذلك - لكونه تقديراً موضوعياً - لا يقبل الخوض فيه أمام محكمة النقض ."

(طعن رقم ٤٨ لسنة ١٢ ق جلسة ١٨/٢/١٩٤٣)

• "أنه لما كانت الدعوى البوليصية يقصد بها عدم نفاذ التصرف الصادر من المدين فى حق دائنه كان الجائز إثارتها كدفع الدعوى التى يرفعها المتصرف إليه بطلب نفاذ هذا التصرف ، ولا يلزم أن ترفع فى صورة دعوى مستقلة . ولا يغير من هذا شيئاً أن يكون المتصرف مسجلاً فإن تسجيله لا يحول دون أن يدفع دائنه فى مواجهة المتصرف إليه الذى يطلب تثبيت ملكيته استناداً إلى عقده المسجل بالدعوى البوليصية وليس من شأن تسجيل التصرف أن يغير من طريقة أعمال هذه الدعوى ولا الآثار المترتبة ."

(طعن رقم ١٤٤ لسنة ١٨ ق جلسة ٣٠/٣/١٩٥٠)

● "إن القول بانتفاء التواطؤ لتصرف المدين في حق الدائن كلما كان التصرف صادراً إلى دائن توفية لدينه غير صحيح على إطلاقه ، إذ هو ، إن صح في حالة تعادل مبلغ الدين وقيمة المبيع ، لا في حالة تفاوتهما من شأنه أن يفيد أن التصرف لم يكن مجرد توفية دين فحسب . فإذا كان الثابت بالحكم أن الثمن الوارد بعقد شراء الدائن هو ثلثمائة جنية في حين أن أصل دينه مائتا جنية وأحيل على دائنين آخرين بمبلغ ١٠٧ جنيهاً و ٥٠٠ مليم منه فدفعوا بموجب وصولات مبلغ ٥٥ جنيهاً ، وأن الدائنين الآخرين تمسكوا بأن مبلغ دين المشتري لا يزيد عن ٤٨ جنيهاً و ٥٠٠ مليم عندما اشترى الأطيان المتنازع عليها ، فإنه يكون على المحكمة أن ترد على هذا الدفاع وأن تعرف بمقدار الدين الذي تقول أن التصرف المطعون فيه صدر توفيه له حتى يستبين تعادل الدين وقيمة المبيع أو تفاوتهما ، وفي الحالة الأخيرة يكون عليها أن تبين عدم توافر أركان دعوى عدم نفاذ التصرف ، فإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون قد عاره بطلان جوهري وتعين نقضه ."

(طعن رقم ١٧ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٤٩/٦/٩)



- "حق الدائن في طلب إبطال تصرفات مدينه الضارة به يثبت له متى أصبح دينه محقق الوجود ، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذا قضى للمطعون عليه الثاني بإبطال كتاب الوقف أمام قضاءه على أنه وقد قضى بتثبيت ملكية المطعون عليه سالف الذكر إلى نصيبه المطالب بربعه في الأطيان المتروكة عن موروثه والتي وقفها زوجة هذا الأخير إضراراً بدائنيها فيكون دينه بمجمد هذا الريع قد أصبح ثابتاً في ذمة الواقعة من تاريخ وفاة مورثه ، ومن ثم يكون محقق الوجود قبل إنشاء الوقف المطلوب الحكم بإبطاله ، فإن هذا الذي قرره الحكم لا خطأ فيه ."  
(طعن رقم ١٨٠ لسنة ١٨ ق جلسة ١٩٥١/٤/١٩)

- "ليس من شأن الدعوى البوليصة المفاضلة بين العقود ، بل هي دعوى شخصية لا يطالب فيها الدائن بحق عيني ولا يؤول بمقتضاها الحق العيني إليه أو إلى مدينه بل أنها تدخل ضمن ما يكفل به القانون حقوق الدائنين ضمن وسائل الضمان دون أن يترتب على الحكم فيها لصالح الدائن أن تعود الملكية إلى المدين ، وإنما ترجع العين فقط إلى الضمان العام للدائنين ."  
(١٩٧٢/٦/١٣ - م نقض م - ٢٣ - ١١٠٥)



• "إن الدعوى البوليصة على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليست إلا وسيلة يتمكن بها الدائن من أن يقتضى دينه من ثمن العين المطلوب إبطال التصرف الحاصل من مدينه فيها في مواجهة المتصرف له ، وإذن فمتى كان الواقع هو أن المطعون عليه أقام الدعوى على الطاعن بطلب تثبيت ملكيته إلى عقار اشتراه بعقد مسجل ممن باع ذات العقار إلى الطاعن بعقد لم يسجل وكان دفاع الطاعن بصفة أصلية هو أن عقد المطعون عليه عقد صوري لا وجود له واحتياطياً على فرض جديته فقد أضر به ومن حقه إبطال هذا التصرف وفقاً للمادة ١٤٣ من القانون المدني (القديم) وكان الحكم قد أثبت - استناداً إلى أوراق الدعوى أن الطاعن كان يستهدف بطعنه بالدعوى البوليصة إلى إجراء المفاضلة بين عقده غير المسجل وعقد المطعون عليه المسجل فيكون غير منتج في التخلص من آثار عقود المطعون عليه المسجل والمطعون فيه بالدعوى البوليصة حتى ولو كان هو بوصفه متصرفاً له والمتصرف سىء النية متواطئ كل التواطؤ على حرمان الطاعن من الصفقة ومن ثم يكون كل ما يعيه الطاعن على الحكم من إغفال التحدث عن الدعوى البوليصة لا جدوى منه في خصوص هذه الدعوى ."

(طعن رقم ٢٠٥ لسنة ٢٠ ق جلسة ١١/١٢/١٩٥٢)

• "متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان البيع الصادر من المفلس إلى الطاعن أقام قضاءه على أن مديونية المفلس نشأت قبل التصرف في العقار موضوع النزاع ، وأن المفلس اصطنع دفاتر خصيصاً للتفليسة ، وأن محكمة الجناح أدانت الطاعن بالاشتراك مع المفلس في الإفلاس بالتدليس بزيادة ديونه وتحرير سندات صورية وأن المفلس أصبح معسراً بتصرفه ببيع العقار للطاعن ، وأن مجموعة الدائنين لحقها الضرر من جراء هذا التصرف وأن ذمة المفلس كانت مشغولة بديون مستحقة عليه قبل التصرف ولم يسدها ، وأن المشتري كان على علم بإعسار البائع ولم يسجل العقد إلا بعد مضي ثمانية عشر شهراً من تاريخ توقيعه أى بعد ما أوهم المفلس دائنيه بتواطئه مع الطاعن بأنه يملك عقاراً لم يتصرف فيه فتم فدوا معه مقتنعين بملكيته ، فإن هذا الحكم يكون قد تناول أركان الدعوى البوليصة من حيث التواطؤ والإعسار والضرر وطبق المادة ٢٣٨ من قانون التجارة المختلط تطبيقاً صحيحاً لا قصور فيه ."

(طعن رقم ٧٣ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٣/١٠/١٥)

● "التقرير بأن التصرف المطعون فيه بالدعوى البوليصة يترتب عليه ضرر بالدائن أو لا يترتب هو تقرير موضوعي . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم نفاذ التصرف موضوع الدعوى في حق المطعون عليهم الثلاثة الأولين أقام قضاءه على أن لهم فضلاً عن الدين المتخذة إجراءات التنفيذ بسببه ديناً آخر مستحق الأداء وصدر به حكم ابتدائي مشمول بالنفاذ المؤقت وأن القدر الذي بقي للمدين بعد تصرفه للطاعنات لا يكفي لوفاء جميع ديونه ، إذ قرر الحكم ذلك واستخلص منه إعسار المدين فقد استند إلى أسباب مسوغة لقضائه ولم يخطيء في تطبيق القانون ما دام قد تبين للمحكمة أن الدين الذي أدخلته في تقديرها لإعسار المدين هو دين جدي مستحق الأداء ."

(طعن رقم ٧٢ لسنة ٢٠ جلسة ١٤/٢/١٩٥٢)

● "الدعوى البوليصة ليست في حقيقتها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا دعوى بعدم نفاذ التصرف الصادر من المدين إضراراً بدائنه ، ولا يمس الحكم الصادر فيها صحة العقد الصادر من المدين ، بل يظل هذا العقد صحيحاً وقائماً بين عاقيه منتجاً كافة آثاره القانونية ."

(١٩٧٢/٦/١٣ - م نقض م - ٢٣ - ١١٠٥)

• "متى كان الواقع في الدعوى هو أن طلبات المشتري الذي لم يسجل عقده أمام محكمة الموضوع قد تحددت بصفة أصلية واستقرت على التمسك بطلب إبطال التصرف الصادر من البائع إلى المشتري الذي سجل عقده تأسيساً على المادة ١٤٣ من القانون المدني القديم ، فإن إضافته إلى ذلك طلباً آخر هو الحكم بصحة ونفاذ عقده ليس من شأنه إهدار الطلب الأصلي في الدعوى وهو إبطال التصرف المؤسس على الدعوى البوليصية وتكون المحكمة إذ اعتبرت الدعوى مفاضلة بين عقدين لمجرد هذه الإضافة وأعملت حكمها على ما بين الطلبين من تفاوت في الأثر القانوني لكل منهما ودون أن تعرض لبحث طلب إبطال التصرف استقلالاً قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه ."

(طعن رقم ٢٣١ لسنة ٢١ ق جلسة ١٩٥٥/٦/٢)

• "إن قضاء محكمة النقض قد جرى على جواز التمسك بالدعوى البوليصية كدفع في الدعوى التي يطلب فيها نفاذ التصرف ."

(طعن رقم ٧٢ لسنة ٢٠ ق جلسة ١٩٥٢/٢/١٤)

• "عدم النفاذ المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ من القانون المدني يرد على التصرفات وليس على الأحكام الصادرة ضد المدين ."

(نقض مدني ١٣/٤/١٩٧٧ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٨ رقم ١٦٤ ص ٩٦٢)



● "إذ تنص المادة ٢٤٣ من القانون المدني على أنه "تسقط بالتقادم دعوى عدم نفاذ التصرف بانقضاء ثلاث سنوات من اليوم الذى يعلم فيه الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف وتسقط فى جميع الأحوال بانقضاء خمس عشرة سنة من الوقت الذى صدر فيه التصرف المطعون فيه" .. فإن العلم الذى يبدأ به سريان التقادم الثانى فى دعوى عدم نفاذ التصرف هو علم الدائن بصدور التصرف المطعون فيه وبإعسار المدين والغش الواقع منه ، واستظهار هذا العلم هو من قبيل فهم الواقع فى الدعوى الذى تستقل به محكمة الموضوع ولا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض متى كان تحصيلها سائغاً . وإذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعتد فى سريان بدء التقادم بعلم المطعون عليها الأولى بالطلب المقدم عن الرهن - المطلوب الحكم بعدم نفاذه - إلى الشهر العقارى فى ١٩٦١/٨/١٢ وباستلام الطاعن - الدائن المرهن - للعقارين المرهونين فى ١٩٦١/١٠/١ وتحويل عقود الإيجار إليه ، وإنما اعتد فى هذا الخصوص بعقد الرهن الحيازى الشهر فى ١٩٦٥/٣/٢١ واستند الحكم فيما حصله إلى اعتبارات سائغة لها أصلها الثابت فى الأوراق لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن لا يبدو أن يكون جديلاً موضوعياً فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة وهو ما لا يجوز قبوله أمام محكمة النقض" .

(١٩٧٧/١/١١ - م نقض م - ٢٨ - ١٩٤)



● "إذا لم يتمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بسقوط الدعوى البوليصية بالتقادم الثلاثي المنصوص عليه في المادة ٢٤٣ من القانون المدني فإنه لا يجوز له التحدى بهذا التقادم لأول مرة أمام محكمة النقض".

(١٩٦٨/٢/٢٩ - م نقض م - ١٩ - ٤٦٠)

● "إذا كان طلب عدم نفاذ التصرف (الدعوى البوليصية) منصّباً على التصرف بأكمله قرضاً ورهنأً باعتباره تصرفاً أجراه المدين إضراراً بالدائنين وأجابت المحكمة الدائن إلى طلبه فإن قضاءها في هذا الخصوص - فضلاً عما يترتب عليه من إدخال الحق المتصرف فيه في الضمان العام للدائنين - من شأنه إخراج الدائن الذى تواطأ مع المدين إضراراً بباقي الدائنين من مجموع هؤلاء الدائنين فلا يشترك معهم في حصيلة الحق المتصرف فيه عند التنفيذ عليه وليس له أن يقتضى ما له من دين في ذمة مدينه إلا مما عسى أن يبقى من هذه الحصيلة بعد التنفيذ".

(طعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٦٥/٦/١٠ س ١٦ ص ٧٢٤)

● "مفاد نص المادة ٢٤٣ من القانون المدنى أن الدعوى البوليصة تسقط بأقصر المدتين الأولى ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ علم الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف فى حقه لأن الدائن قد يعلم بالتصرف ولا يعلم بما يسببه من إعسار للمدين أو بما ينطوى عليه من غش إذا كان من المعاوضات . والثانية خمس عشرة سنة من الوقت الذى صدر فيه التصرف ومن ثم فإنه على من يتمسك بالتقادم الثلاثى المشار إليه أن يثبت علم الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف وتاريخ هذا العلم لتبدأ منه مدة ذلك التقادم ."  
(١٩٧٩/١٢/٦ - م نقض م - فى الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٦ ق)

● "استيفاء الحوالة لشروط نفاذها فى حق المدين ، إذ حق الغير بقبولها من المدين أو إعلانه بها طبقاً للمادة ٣٠٥ من القانون المدنى لا يمنع من الطعن عليها بالدعوى البوليصة المنصوص عليها فى المادتين ٢٣٧ و ٢٣٨ من القانون المدنى متى توافرت شروطها ."

(نقض مدنى ٧٥/١٢/٨ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٦ رقم ٢٩٧ ص ١٥٨٠)

● "عدم النفاذ المنصوص عليه فى المادة ٢٣٧ من القانون المدنى يرد على التصرفات وليس على الأحكام ضد المدين ."

(نقض مدنى ٧٧/٤/١٣ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٨ رقم ١٦٤ ص ٩٦٢)

• "لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن كان يستهدف بطعنه بعدم نفاذ التصرف الصادر إلى المطعون ضده الثاني إجراء المفاضلة بين عقده غير المسجل وعقد المطعون ضده المذكور المسجل فإن ذلك الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يكون غير منتج في التخلص من آثار هذا العقد المسجل والمطعون فيه بالدعوى البوليصة حتى ولو كان المطعون ضده الثاني بوصفه متصرفاً له والتصرف سيء النية متواطئين كل التواطؤ على حرمان الطاعن من الصفقة ، ومن ثم يكون ما يعيبه الطاعن على الحكم من إغفال تحقيق طعنه على عقد المطعون ضده الثاني بالدعوى البوليصة لا جدوى منه في خصوص هذه الدعوى."

(نقض مدني ٦٩/٦/٢٦ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٠ رقم ١٦٧ ص ١٠٨٤)

• "مفاد نص المادتين ٢٣٧ و ٢٣٨ / ١ من القانون المدني أن الغش الواقع من المدين وحده في عقود المعاوضات لا يكفي لإبطال تصرفه ، بل يجب إثبات التواطؤ بينه وبين المتصرف له على الأضرار بحقوق الدائن ، لأن الغش من الجانبين هو من الأركان الواجب قيام دعوى عدم نفاذ التصرفات عليها ، وأن يثبت أن الغش موجود وقت صدور التصرف المطعون فيه ."

(نقض مدني ٧١/٤/٢٧ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٢ رقم ٨٩ ص ٥٦٥)

ونقض مدني ٧٨/٥/٨ مجموعة أحكام النقض السنة رقم ٢٣٣ ص ١١٠٨٥)

"ليس من شأن الدعوى البوليصة المفاضلة بين العقود ، بل هى دعوى شخصية لا يطالب فيها الدائن بحق عينى ، يؤول أنها تدخل ضمن ما يكفل به القانون حقوق الدائنين ضمن وسائل الضمان ، دون أن يترتب على الحكم فيها لصالح الدائن أن تعود الملكية إلى المدين ، وإنما ترجع العين فقط إلى الضمان العام للدائنين ."

نقض مدنى ١٣/٦/١٩٧٢ مجموعة أحكام النقض السنة ٢٣ رقم ١٧٤ ص ١١٠٥

• "مفاد نص المادتين ٢٣٧ و ٢٣٨ / ١ من القانون المدنى أن الغش الواقع من المدين وحده فى عقود المعاوضات لا يكفى لعدم نفاذ تصرفه فى حق الدائن بل يجب على الدائن إثبات التواطؤ بين المدين وبين المتصرف إليه على الإضرار بحقوق الدائن لأن الغش من الجانبين هو من الأركان الواجب قيام دعوى عدم نفاذ التصرفات عليها . وأن يثبت أن الغش موجود وقت صدور التصرف المطعون فيه . وإذا كان يبين مما قرره الحكم المطعون فيه وأسس عليه قضاءه أنه استخلص من أقوال الشهود والقرائن التى أوردها أن المتصرف إليه - مشترى العقار - لم يكن يعلم أن التصرف يؤدى إلى إعسار - البائع - ورتب على ذلك عدم توافر الغش فى جانب المتصرف إليه بما ينتفى معه أحد أركان دعوى عدم نفاذ التصرف فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً ."

(١٢/٤/١٩٧٣ - م نقض م - ٢٤ - ١٢١٣)



● "الدعوى البوليصية ليست في حقيقتها إلا دعوى بعدم نفاذ نصرف المدين الضار بدائنه في حق هذا الدائن وبالقدر الذي يكفي للوفاء بدينه ، وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه وإن قضى في منطوقه بإبطال الوقف إلا أن ما أورده في أسبابه يفيد أن هذا الإبطال لا يكون إلا بالقدر الذي يكفي للوفاء بالباقي للمطعون عليه الثاني من دينه فإن الطعن على الحكم بمخالفة القانون استناداً إلى أنه قضى بإبطال الوقف على أساس أن قيمة الأطنان الموقوفة تكاد توازي قيمة الباقي من دين المطعون عليه الثاني غير منتج إذ سواء كانت قيمة الأطنان الباقية تزيد أو تنقص عن الباقي من دين المطعون عليه المذكور ، وسواء أكان تقدير المحكمة لقيمتها مطابقاً للحقيقة أم غير مطابق لها فإن العبرة هي بما يؤول إليه أمر التنفيذ ."

(١٩/٤/١٩٥١ - م ق م - ١٧٠ ١٤٩)

● "مفاد نص المادتين ٤١٧ و ٢٣٧ من التقنين المدني أن المشرع قد فرق بين الإعسار القانوني الذي استلزم توافره لشهر إعسار المدين واشترط لقيامه أن تكون أمواله غير كافية لوفاء ديونه المستحقة الأداء ، وبين الإعسار الفعلي الذي استلزم توافره في دعوى عدم نفاذ التصرف ، واشترط لقيامه أن يؤدي التصرف



الصادر من المدين إلى أن تصبح أمواله غير كافية للوفاء بجميع ديونه سواء ما كان منها مستحق الأداء أو مضافاً إلى أجل ، ومؤدى ذلك أن الإعسار الفعلى أوسع نطاقاً من الإعسار القانونى فقد يتوافر الأول دون الثانى ."

(نقض ١٩٧٨/٥/٨ طعن ٤٩٢ لسنة ٤٦ ق مجموعة سنة ٢٩ ص ١١٨٥)

● "مفاد نص المادة ٢٤٣ من القانون المدنى أن الدعوى البوليصية تسقط بأقصر المدتين الأولى ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ علم الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف فى حقه لأن الدائن قد يعلم بالتصرف ولا يعلم بما يسببه من إعسار للمدين أو بما ينطوى عليه من غش إذا كان من المعاوضات . والثانية خمس عشرة سنة من الوقت الذى صدر فيه التصرف ، ومن ثم فإنه على من يتمسك بالتقادم الثلاثى المشار إليه أن يبين علم الدائن بسبب عدم نفاذ التصرف وتاريخ هذا العلم لتبدأ منه مدة ذلك التقادم ."

(نقض ١٩٧٩/١٢/٦ طعن ٤١٣ لسنة ٤٦ ق مجموعة أحكام النقض س ٣٠ ص ١٧١)

## **صیغتان لصحیفة دعوى بولیصیة**

**الصیغة رقم (١) :** دعوى بعدم نفاذ تصرف صدور بعوض .

**الصیغة رقم (٢) :** دعوى بعدم نفاذ تصرف صدر تبرعاً .



## الصيغة رقم (١)

### لصحيفة دعوى بعدم نفاذ تصرف صادر بعوض (دعوى بوليصة)

#### الصيغة

إنه في يوم ... / ... / ... الساعة  
بناء على طلب السيد / ..... ومهنته ..... والمقيم  
برقم ..... بشارع ..... بدائرة قسم ..... بمحافظة  
..... والمتخذ له محلاً مختاراً مكتب الأستاذ / ..... المحامي  
برقم ..... بشارع ..... بدائرة قسم ..... بمحافظة

أنا ..... محضر محكمة ..... الجزئية المدنية قد انتقلت  
في التاريخ المبين أعلاه إلى حيث محل إقامة كل من :  
(١) السيد / ..... ومهنته ..... والمقيم برقم .....  
بشارع ..... بدائرة قسم ..... بمحافظة  
(٢) السيد / ..... ومهنته ..... والمقيم برقم .....  
بشارع ..... بدائرة قسم ..... بمحافظة

## وأعلنتهما بالآتى

صدر للمدعى ضد المدعى عليه الأول الحكم الرقيم  
..... لسنة ..... من محكمة ..... الابتدائية والذى قضى  
بإلزامه بأن يؤدى إليه مبلغ ..... جنيهاً والمصروفات ومقابل  
أعتاب المحاماة وقد تأيد هذا الحكم بموجب الحكم الصادر فى  
الاستئناف الرقيم ..... لسنة ..... قضائية من محكمة استئناف  
..... بتاريخ ... / ... / ... وبذلك أصبح هذا الحكم نهائياً  
وأصبح المبلغ المحكوم به ضد المدعى عليه الأول مستحق الأداء عليه  
لصالح المدعى .

وقد استبان للمدعى أن المدعى عليه الأول قهراً من أداء المبلغ  
المحكوم به تواطأ مع المدعى عليه الثانى إضراراً بالمدعى بأن حرر فيما  
بينهما عقد بيع بموجبه باع المدعى عليه الأول إلى المدعى عليه الثانى  
العقار المملوك للأول والكائن برقم ..... بشارع ..... بدائرة  
قسم ..... محافظة ..... وذلك بموجب عقد بيع مؤرخ  
... / ... / ... أعطياه تاريخاً يسبق تاريخ إقامة المدعى لدعواه  
الابتدائية ضد المدعى عليه الأول .



... لما كان ذلك وكان تصرف المدعى عليه الأول قد انطوى على غش وقد صدر منه وهو عالم بأنه معسر وكان المدعى عليه الثاني على علم بذلك الغش لعلمه بإعسار المدعى عليه الأول وكان هذا التصرف قد زاد من إعسار المدعى عليه الأول .

... لما كان ذلك وإعمالاً لنص المادتين ٢٣٧ و ٢٣٨ من القانون المدني فإنه يحق للمدعى إقامة هذه الدعوى بطلب عدم نفاذ هذا التصرف .

**لذلك**

.....  
.....  
.....

## الصيغة رقم (٢)

### لصحيفة دعوى بعدم نفاذ تصرف صدر تبرعاً

#### الصيغة

إنه في يوم ... / ... / الساعة

بناءً على طلب السيد / ..... ومهنته ..... والمقيم

برقم ..... بشارع ..... بدائرة قسم ..... بمحافظة

..... والمتخذ له محلاً مختاراً مكتب الأستاذ / ..... المحامي

برقم ..... بشارع ..... بدائرة قسم ..... بمحافظة

أنا ..... محضر محكمة ..... الجزئية المدنية قد انتقلت

في التاريخ المبين أعلاه إلى حيث محل إقامة كل من :

(١) السيد / ..... ومهنته ..... والمقيم برقم .....

بشارع ..... بدائرة قسم ..... بمحافظة

(٢) السيد / ..... ومهنته ..... والمقيم برقم .....

بشارع ..... بدائرة قسم ..... بمحافظة

أنا ..... محضر محكمة ..... الجزئية المدنية قد انتقلت  
في التاريخ المبين أعلاه إلى حيث محل إقامة كل من :

(٣) السيد / ..... ومهنته ..... والمقيم برقم .....

بشارع ..... بدائرة قسم ..... بمحافظة .....

(٤) السيد / ..... ومهنته ..... والمقيم برقم .....

بشارع ..... بدائرة قسم ..... بمحافظة .....

ويعلنان هيئة قضايا الدولة الكائن مقرها برقم ..... بشارع

..... بدائرة قسم ..... بمحافظة .....

وأعلنتهما بالآتي

بموجب سند اذني مؤرخ ..... / ... / ... استحق الأداء بتاريخ

... / ... / ... يداين المدعى عليه الأول بمبلغ ..... جنيهاً

استصدر بشأنه أمر الأداء الرقيم ..... من محكمة .....

الابتدائية بتاريخ ... / ... / ... والذي أصبح نهائياً بعدم التظلم منه .

وحيث أن المدعى عليه الأول قهرّب من أداء المبلغ المستحق

عليه للمدعى فقط وهب إلى المدعى إليه الثاني قطعة الأرض الفضاء

الكائنة برقم ..... بشارع ..... دائرة قسم ..... بمحافظة

..... وذلك بموجب عقد هبة رسمي حرره بمكتب شهر

عقارى ..... قيد تحت رقم ..... لسنة .....

وحيث أنه لما كان ذلك وكان المدعى عليه الأول معسراً وقد زاد هذا التصرف من إعساره وكانت الفقرة الثانية من المادة ٢٣٨ من القانون المدني قد جرى نصها على أنه (أما إذا كان التصرف تبرعاً فإنه لا ينفذ في حق الدائن ولو كان من صدر له التبرع حسن النية ولو ثبت أن المدين لم يرتكب غشاً).

... لما كان ذلك وقد توافرت للمدعى بما تقدم شرائط إقامة دعوى عدم نفاذ التصرف ومن ثم فإنه يقيم دعواه هذه بطلب عدم نفاذ عقد الهبة سالف البيان في حقه مع ما يترتب على ذلك من آثار.

**لذلك**

.....  
.....  
.....

## أهم المراجع

- التقنين المدنى الحالى ومجموعة الأعمال التحضيرية .
- الوسيط فى شرح القانون المدنى للدكتور / عبد الرزاق السنهورى .
- النظرية العامة للالتزام للدكتور / أنور سلطان .
- النظرية العامة للالتزام للدكتور / إسماعيل غانم .
- الموسوعة الذهبية للأستاذين / حسن الفكهاى وعبد المنعم حسنى - المحاميان .
- نظرية العقد للدكتور / عبد الرزاق السنهورى .
- أصول القانون للأستاذ / أحمد حشمت أبو ستيت .
- الموجيز فى شرح القانون المدنى :
- الجزء الأول فى نظرية الالتزام بوجه عام للدكتور / عبد الرزاق السنهورى - تنقيح وإضافة المستشار / مصطفى محمد الفقى .
- المطول فى الالتزامات : للمستشار / سيد البغال .
- الموجز فى النظرية العامة للالتزام : للأستاذ / عبد المنعم حسنى المحامى .
- بحث فى طبيعة الدعوى البوليصية فى القانون المدنى المصرى للدكتور / جميل الشرقاوى .



● بحث فى دعوى إبطال التصرفات للدكتور / عبد العظيم الشقنقى .

● بحث فى الدعوى البوليصية للدكتور / أحمد رمزى .

● مجموعات أحكام النقض المدنى .

مجموعات أحكام النقض المدنى .

مجموعات أحكام النقض المدنى .

مجموعات أحكام النقض المدنى .

مجموعات أحكام النقض المدنى .

مجموعات أحكام النقض المدنى .

مجموعات أحكام النقض المدنى .

مجموعات أحكام النقض المدنى .

مجموعات أحكام النقض المدنى .

مجموعات أحكام النقض المدنى .

مجموعات أحكام النقض المدنى .

مجموعات أحكام النقض المدنى .

مجموعات أحكام النقض المدنى .

مجموعات أحكام النقض المدنى .

مجموعات أحكام النقض المدنى .

# الفهرس

الصفحة

الموضوع

آية من القرآن الكريم

تمهيد

نصوص مواد التقنين المدني

التي تحكم الدعوى البوليسية

و

الأعمال التحضيرية

الفصل الأول

في

شروط قبول الدعوى

- المبحث الأول

في

الشروط الواجب توافرها في جانب الدائن

- المبحث الثاني

في

الشروط الواجب توافرها في جانب المدين

- المبحث الثالث

في

الشروط الواجب توافرها في تصرف المدين

## الفصل الثانى

فى

٢٢ آثار الدعوى البوليصية  
- المبحث الاول

(١) فى عدم نفاذ تصرف المدين فى حق الدائن

٢٤ (٢) فى استفادة سائر الدائنين من الحكم فى الدعوى  
- المبحث الثانى

فى

٢٦ أثر الدعوى البوليصية فى التصرف المطعون فيه  
- المبحث الثالث

فى

٢٧ سقوط الدعوى البوليصية  
احكام النقص

فى

٢٩ الدعوى البوليصية  
صيغتان لصحيفتى دعوى بوليصية

٤٧ الصيغة رقم (١) دعوى بعدم نفاذ تصرف صدر بعوض

٥٠ الصيغة رقم (٢) دعوى بعدم نفاذ تصرف صدر تبرعاً .

٥٣ المراجع

تم بحمد الله وعونه



حقوق التأليف والطبع والنشر محفوظة للمؤلف ولا يجوز إعادة الطبع  
والنشر أو استخدام كل أو أى جزء من هذا الكتاب إلا وفق للأصول العلمية  
والقانونية المتعارف عليها

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية

رقم الإيداع ١٠٤٠١ / ٢٠٠٣

الترقيم الدولى X - 0852 - 17 - 977 I.S.B.N.

الطباعة : مطبعة فتحى الحديثة

الكمبيوتر والتجهيز : سيد الفار







## أهم المراجع

- \* التقنين المدنى الحالى ومجموعة الأعمال التحضيرية .
- \* الوسيط فى شرح القانون المدنى للدكتور / عبد الرزاق السنهورى .
- \* النظرية العامة للالتزام للدكتور / أنور سلطان .
- \* النظرية العامة للالتزام للدكتور / إسماعيل غانم .
- \* الموسوعة الذهبية للأستاذين / حسن الفكهاى وعبد المنعم حسنى - المحاميان .
- \* نظرية العقد للدكتور / عبد الرزاق السنهورى .
- \* أصول القانون للأستاذ / أحمد حشمت أبو ستيت .
- \* الوجيز فى شرح القانون المدنى :  
الجزء الأول فى نظرية الالتزام بوجه عام للدكتور / عبد الرزاق السنهورى -  
تنقيح وإضافة المستشار / مصطفى محمد الفقى .
- \* المطول فى الالتزامات : للمستشار / سيد البغال .
- \* التقنين المدنى فى ضوء القضاء والفقه للأستاذ / محمد كمال عبد العزيز المحامى .
- \* الموجز فى النظرية العامة للالتزام : للأستاذ / عبد المنعم حسنى المحامى .
- \* بحث فى طبيعة الدعوى البوليصة فى القانون المدنى للدكتور / جميل
- \* بحث فى دعوى إبطال التصرفات للدكتور / عبد العظيم
- \* بحث فى الدعوى البوليصة للدكتور / أحمد رم
- \* مجموعات أحكام النقص المدنى

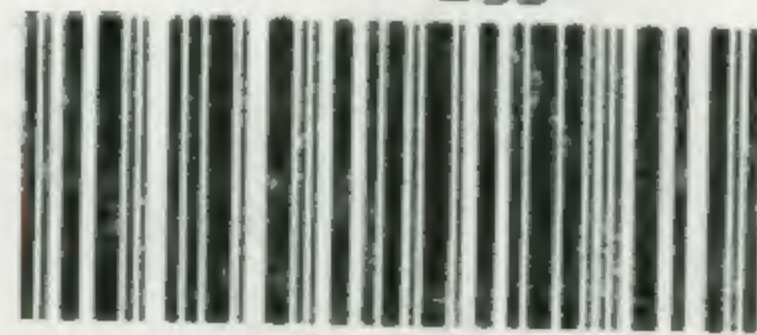
Bibliotheca Alexandrina



1182025

٦ جنيهاً

مكتب لحنى أموالك عن طريق الدعوى البوليصة  
فاروق اسماعيل



978979171